

# التطورات السياسية الداخلية في قطر خلال العقد الاول من استقلالها (١٩٧١-١٩٨١) «دراسة وثائقية»

الدكتور طاهر خلف البكاء  
كلية التربية/ الجامعة المستنصرية

## التمهيد :

لما كان موقع قطر<sup>(١)</sup> يتوسط قلب الخليج العربي الذي يعد واحدا من اهم المناطق الاستراتيجية في العالم، فأنه من الطبيعي جداً ان تسعى بريطانيا الدولة صاحبة الوجود الاقوى في الخليج المذكور خاصة في النصف الثاني من القرن الماضي لبسط سيطرتها عليها، حتى انها لم يهدأ لها بال الى ان تمكنت من تحقيق ذلك في العام ١٩٤٦، اذ عقدت (أي بريطانيا) مع شيخ قطر عبدالله بن جاسم آل ثاني<sup>(٢)</sup> في ٣ تشرين الثاني ١٩١٦ اتفاقية فرضت بموجبها بريطانيا الحماية على قطر، كما ألزمت فيها بريطانيا شيخ قطر بعدم التعامل مع اية دولة اجنبية عداها، وعدم منح اي امتياز لاي دولة الا بعد موافقة بريطانيا<sup>(٣)</sup>.

على اثر ذلك اصبحت شؤون قطر المختلفة تدار من قبل المقيم السياسي في الخليج

(١) تقع شبه جزيرة قطر في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي، تبلغ مساحتها حوالي ١١٤٣٧ كم<sup>٢</sup>، يحدها من الجنوب المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب الشرقي دولة الامارات العربية المتحدة، ومن الغرب اليمن ومياه الخليج العربي من الجهات الاخرى.

(٢) تعود علاقة آل ثاني بقطر الى القرن الثامن عشر، تمكن ثاني اقوى شخصية في قطر وهو الجد الاكبر لآل ثاني في سنة ١٨٦٦ من الوصول الى السلطة وحكم قطر، وظل ابناؤه يتوارثون الحكم فيها الى الوقت الحاضر.

(٣) للتفصيل ينظر: وزارة الخارجية العراقية يرمز لها في الهوامش و. خ. ع، رقم الملف ٣٨، موضوع الملف دولة قطر، الوثائق ١٦٣-١٦٥.

العربي، ومما يستحق الذكر هنا ان بريطانيا فرضت على قطر حتى سنة ١٩٤٩ (٤) عزلة شبه تامة، حتى عن التطورات السياسية في منطقة الخليج العربي وكانت علاقاتها الخارجية مقتصرة على بريطانيا والمملكة العربية السعودية (٥).

اخذت بريطانيا بعد تدفق النفط بكميات تجارية وكبيرة من قطر تعزز قبضتها عليها أكثر فأكثر، اذ عينت في سنة ١٩٥٠ ضابطاً سياسياً في قطر للإشراف على شؤونها، كما عملت على تعيين مستشارين بريطانيين للإشراف على الإدارات العامة، وطبقاً لما ذكرته الوثائق الدبلوماسية العراقية فإن أولئك المستشارين لم يكتفوا بالسيطرة التامة على تلك الإدارات (٦)، وإنما عملوا على ابقاء قطر معزولة وبقاء أبوابها مغلقة أمام العرب حكومات وشعوباً، كما أنهم عارضوا أي محاولة لتأسيس علاقات سياسية أو عقد اتفاقية مع الاقطار العربية، أو انضمام قطر الى لجان ومؤتمرات الجامعة العربية (٧).

ساهمت بريطانيا من جانب آخر في تأجيج الصراعات العشائرية والعائلية حتى داخل عائلة آل ثاني والتي تعتبر «أوسع اسرة حاكمة في الخليج العربي» (٨)، فضلاً عن دورها في تصعيد حدة الخلافات بين قطر والبحرين، كما لم تكن محاربة البريطانيين للعناصر العربية القومية التي كانت تعمل في قطر قليلة (٩).

رأت بريطانيا التي اضضرتها عدة اسباب لا مجال للخوض فيها الآن الى اتخاذ قرار الانسحاب من منطقة شرق السويس في سنة ١٩٦٧ (١٠)، القيام بعدة خطوات في قطر تناسب وعهد الاستقلال، وعليه فقد تم تشكيل أول وزارة قطرية في سنة ١٩٦٨، برئاسة نائب الحاكم الشيخ خليفة ابن حمد آل ثاني، كما إنشأ فيها مجلس الشورى الذي كان يتمكن من خمسة عشر عضواً يعينهم الامير من رجال العائلة الحاكمة البارزين، كما سمح

(٤) بدأ تصدير النفط القطري في تلك السنة، وفيها أيضاً مات حاكمها الشيخ عبدالله ابن جاسم.

(٥) و. خ. ع، الملف نفسه، الوثيقة رقم ١٦٦.

(٦) أبان حكم الشيخ علي بن عبدالله (١٩٤٩-١٩٦٠) تأسست في قطر ادارات عامة للدفاع والبحرية والامن والمالية والمعارف والتجارة والعمل والكمارك.

(٧) و. خ. ع، الملف نفسه، الوثيقة رقم ١٦٥-١٦٦.

(٨) الوصف لوثيقة دبلوماسية سرية عراقية.

(٩) و. خ. ع، الملف نفسه، الوثيقة رقم ١٦٧.

(١٠) الحكومة التي اتخذت هذا القرار هي حكومة هارولد ولسن العمالية.

لقطر المشاركة في المناقشات والمشاورات التي دارت خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٧١ بين الامارات العربية في منطقة الخليج العربي، والتي كانت تبحث في امكانية توحيد كل تلك الامارات في دولة عربية واحدة، لكن تلك المناقشات لم تنجح، ولا بأس من الاشارة هنا الى ان السفارة العراقية بالوحة وقفت امام فشل تلك المناقشات، واعربت عن اعتقادها أن احد اسباب فشلها يكمن في عُدّ التفرد بالحكم والاعتداد بالنفس غير طبيعي عند القطريين ورغبتهم في الاستمرار بالاستحواذ على عائدات النفط والعيش برفاهية مطلقة<sup>(١١)</sup>. ومهما يكن من أمر فإن قطر اتجهت بعد ذلك صوب بريطانيا التي ردت التحية بأحسن منها للتفاوض معها حول الاستقلال<sup>(١٢)</sup>، ولعل من المفيد هنا ان نعرف ان الحاكم الفعلي لقطر ابان حكم الشيخ احمد بن علي بن عبدالله آل ثاني ١٩٦٠-١٩٧٢، هو نائبه وابن عمه الشيخ خليفة بن احمد آل ثاني، الذي كان الرئيس الاعلى للجهاز الاداري فيها<sup>(١٣)</sup>.

### استقلال قطر ١٩٧١ واهم مؤسستها السياسية:

كما بينا في السطور السابقة مسار تطور الاحداث في الخليج العربي باتجاه منح قطر استقلالها عن بريطانيا، وعلى هذا الاساس فقد بدأت خلال الاشهر الاولى من سنة ١٩٧١ المفاوضات الخاصة باستقلال قطر واستعادة كامل مسؤولياتها الدولية كدولة مستقلة ذات سيادة بين حاكم قطر الشيخ احمد بن عبدالله وجيفري آرثر المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، والتي دارت حول موضوعات كثيرة، اهمها كيفية انتهاء العلاقات التعاھدية الخاصة بين بريطانيا وقطر، كما اهتمت المفاوضات كثيراً في مستقبل العلاقات بينهما<sup>(١٤)</sup>، اتفق الطرفان في نهايتها على الغاء اتفاقية الحماية، ومنح قطر استقلالها التام اعتباراً من الاول من ايلول ١٩٧١، والتوصل الى معاهدة صداقة بينهما، والتي تم التوقيع عليها في جنيف بسويسرا يوم ٣ ايلول من قبل الشيخ احمد بن علي وجيفري آرثر. نصت المادة الاولى منها على استمرار علاقات الصداقة استناداً الى ميثاق الامم المتحدة، كما تعهد الطرفان

(١١) و. خ. ع، رقم الملف ٣٥، موضوع الملف، دولة قطر، الوثيقة رقم ٨.

(١٢) و. خ. ع، رقم الملف ٣٨، موضوع الملف، دولة قطر، الوثيقتان ١٦٧-١٦٨.

(١٣) و. خ. ع، الملف نفسه، الوثيقة رقم ١٦٨.

(١٤) و. خ. ع، الملف نفسه، الوثيقة رقم ١٦٧.

فيها التشاور حول المسائل التي تهمها سوية عند الحاجة، وتسوية كل خلافاتها بالطرق السلمية<sup>(١٥)</sup>. لم تتوان قطر بعد ان نالت استقلالها لحظة في استكمال كافة شروط وجودها كدولة مستقلة معترف بها، لذلك فأنها تقدمت بطلباتها غداة حصولها على الاستقلال الانضمام الى الجامعة العربية وهيئة الامم المتحدة<sup>(١٦)</sup>.

لابد من القول هنا ان نظام الحكم في دولة قطر الذي ظهر واضحا بعد الاستقلال، وهو نظام حكم وراثي في عائلة آل ثاني، يخضع هذا النظام الذي يعد فيه امير الدولة رأس الهرم وهو الذي يتسلم كل مقاليد الحكم للتقاليد العشائرية القبلية من خلال مجلس العائلة الذي يتألف من كبار رجالات آل ثاني<sup>(١٧)</sup>.

لم يتبع حصول قطر على الاستقلال اي تغيير اذ حرص اميرها احمد بن علي على استمرار الاوضاع كما كانت عليها قبل الاستقلال، حتى ان مجلس الوزراء الذي تم تشكيله سنة ١٩٦٨ برئاسة نائبه الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، استمر كما هو بدون ادنى تغيير<sup>(١٨)</sup>.

من هنا رأى أهل الحل والعقد، كما تؤكد التقارير الدبلوماسية العراقية، ضرورة التغيير وایجاد سلطة قوية ومتماسكة في قطر في عهد الاستقلال، فاتفق كلا من رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، ووزير الخارجية الشيخ سحيم بن حمد آل ثاني وعميد الشرطة حمد بن جاسم آل ثاني وغيرهم على القيام في ٢٢ شباط ١٩٧٢ بحركة انقلابية انتهت بخلع الامير السابق احمد بن علي آل ثاني وتعيين خليفة بن احمد اميراً لقطر<sup>(١٩)</sup>.

لم يكن هذا التغيير الذي حظى بتأييد غالبية رجال آل ثاني ومساندة المملكة العربية

(١٥) و. خ. ع، الملف نفسه، الوثيقة رقم ١٦٨.

(١٦) و. خ. ع، رقم الملف ٣٥، موضوع الملف دولة قطر، الوثيقة رقم ٥؛ و. خ. ع، الملف ٣٧، موضوع الملف دولة قطر، الوثيقة رقم ٩٢.

(١٧) و. خ. ع، رقم الملف ٣٥، موضوع الملف دولة قطر، الوثيقة رقم ٤؛ و. خ. ع، رقم الملف ٣٦، موضوع الملف دولة قطر، الوثيقة رقم ٢٩؛ و. خ. ع، رقم الملف ٣٨، موضوع الملف دولة قطر، الوثيقة رقم ١٨٢.

(١٨) و. خ. ع، رقم الملف ٣٦، موضوع الملف: دولة قطر، الوثائق ٢٨-٣٠.

(١٩) و. خ. ع، رقم الملف ٣٥، موضوع الملف دولة قطر، الوثيقة رقم ٤؛ و. خ. ع، رقم الملف ٣٦، موضوع الملف دولة قطر، الوثيقة رقم ٢٩-٣٠؛ و. خ. ع، رقم الملف ٣٨، موضوع الملف دولة قطر، الوثيقة رقم ١٦٨.

السعودية مفاجئاً، ذلك ان الشيخ خليفة بن حمد كان هو الحاكم الفعلي لدولة قطر منذ العام ١٩٦٥ حسبما تؤكد احدى الوثائق الدبلوماسية العراقية(٢٠).

تعهد الامير الجديد في بيانه الذي اعلن فيه خلع الامير السابق والذي اصدره يوم ٢٢ شباط ١٩٧٢ بأحداث تغييرات، واجراء الكثير من الاصلاحات السياسية، وانه سيفسح المجال للشعب القطري لمساهمة اوسع في السلطة، وعلى هذا الاساس فأنه شرع حال توليه مقاليد العمل باتخاذ بعض الخطوات في هذا الاتجاه محاولاً اضعاف الشرعية والديمقراطية على حكمه، فأصدر يوم ١٩ نيسان ١٩٧٢ النظام الاساسي المؤقت لدولة قطر، والذي نص على ان حكم قطر وراثي يقتصر على اسرة آل ثاني، والامير هو رئيس الدولة، وهو الذي يصدر القوانين بناء على اقتراح مجلس الوزراء بعد اخذ مشورة مجلس الشورى، ويتولى الامير طبقاً للنظام المذكور الاشراف على السلطتين التنفيذية والتشريعية. ولا يخلو من مغزى ان نذكر هنا ان المادة الثالثة والعشرين قد حددت صلاحيات امير الدولة بتعيين الوزراء واعفائهم، ويصدق على القوانين والمراسيم ويصدرها، ويتولى رئاسة الوزراء والقيادة العامة للقوات المسلحة، ويعين كبار الموظفين ويعزلهم، ويقبل اعتماد رؤساء البعثات، ويبرم المعاهدات، ويعلن الحرب وتعيين اعضاء مجلس الشورى(٢١). لقد منحت هذه الصلاحيات بلا ادنى شك الامير سلطات وسيطرة شاملة على شؤون الدولة المختلفة، فكان من الطبيعي والحالة هذه ان تكون عدم مساهمة الشعب في اتخاذ القرارات واضحة على حد وصف مراقب عراقي عن كتب(٢٢).

لم يشأ الامير الجديد اجراء اي تغيير في مجلس الوزراء الذي شكله هو في العام ١٩٦٨، عندما كان يشغل منصب نائب الحاكم، فقد استمر محتفظاً برئاسته له، فضلاً عن

---

(٢٠) و. خ. ع، رقم الملف ٣٨، موضوع الملف دولة قطر، الوثيقة رقم ١٦٨.

(٢١) و. خ. ع، الملف نفسه، الوثيقة رقم ١٧٩.

(٢٢) و. خ. ع، الملف نفسه، الوثيقة رقم ١٧٩، ١٨٢.

احتفاظ كامل اعضاءه بمناصبهم الوزارية في العهد الجديد (٢٣)، لاشك ان الشيء الواضح في التشكيلة الوزارية موضوع البحث هو هيمنة العائلة الحاكمة لا على المناصب الحساسة فيها فقط، وانما على اغلبها ايضا، فمن مجموع ١٤ منصبا شغل وزراء ينتمون الى العائلة الحاكمة تسعة منها، في حين شغل ما تبقى منها وزراء ينتمون الى بعض العشائر او العوائل القطرية المعروفة (٢٤).

بعد ذلك ننظر في آخر مؤسسة سياسية في قطر خلال فترة البحث الا وهي مجلس الشورى، الذي اسسه الامير خليفة بن حمد آل ثاني في ايار ١٩٧٢، لكي يمتص به نفمة الشعب، التي كانت في تزايد بسبب فرديته في الحكم، وهيمنة آل ثاني على كل مفردات الدولة ومواردها خاصة عوائد النفط.

تكون مجلس الشورى الذي بدأ بممارسة اعماله في الأول من أيار سنة ١٩٧٢، من عشرين عضوا من غير آل ثاني، عينهم الامير نفسه، ومدة العضوية فيه سنتين، انتمى معظم اعضاءه الى فئات كبار التجار والملاكين والمقاولين، لكن ذلك لم يقض كما تؤكد السفارة

(٢٣) تكونت تشكيلة مجلس الوزراء التي كانت في الحكم في شباط ١٩٧٢، والتي استمرت حتى نهاية مرة

رئيس الوزراء	الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني	امير الدولة
وزير الدفاع	الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني	
وزير الخارجية	الشيخ سحيم بن خليفة آل ثاني	
وزير الداخلية	الشيخ خالد بن حمد آل ثاني	
وزير الاقتصاد والتجارة	الشيخ ناصر بن حمد آل ثاني	
وزير الكهرباء والماء	الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني	
وزير الصناعة والزراعة	الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني	
وزير التربية والتعليم	الشيخ جاسم بن احمد آل ثاني	
وزير الشؤون البلدية	الشيخ محمد بن احمد آل ثاني	
وزير الاشغال العامة	السيد خالد عبدالله العطية	
وزير العمل والشؤون الاجتماعية	السيد علي احمد الانصاري	
وزير المواصلات والنقل	السيد عبدالله بن ناصر السويدي	
وزير الصحة العامة	السيد خالد بن احمد المانع	
وزير الاعلام	السيد عيسى غانم الكواري	

(٢٤) و. خ. ع. رقم الملف ٣٧، موضوع الملف دولة قطر، الوثيقة رقم ٩٧.

العراقية بالدوحة على النقمة التي أتت هذه المرة من العناصر الشابة ذات الحس الوطني والقومي الواضح، والتي كان لها دوراً كبيراً في مقاومة الاستعمار البريطاني قبل الاستقلال، كانت انتقاداتها موجه بشكل خاص لأعضاء مجلس الشورى وبشكل علني، مما اضطر الأمير الى زيادة عدد أعضاء مجلس الشورى الى ثلاثين عضواً في سنة ١٩٧٤، وادخال العديد من تلك العناصر اليه، لاشك في ان الأمير سعى الى تحقيق جملة اهداف من وراء تلك الخطوة، في المقدمة منها، انتهاء دور تلك العناصر الطليعي في مقاومة الاستعمار البريطاني. كما ان اشتراكهم في لعبة الحكم يعني من بين ما يعني تحميلهم مسؤولية الحكم، والامم من هذا تحويلهم الى واجهة تدافع عن النظام القائم<sup>(٢٥)</sup>.

ولئن حدد النظام الاساسي المؤقت لدولة قطر مهام عديدة على الورق لمجلس الشورى، تمثلت في مناقشة السياسة العامة للدولة من كافة نواحيها، والنظر في القوانين التي يقترحها مجلس الوزراء، فضلاً عن مناقشة الميزانية العامة للدولة، لكن واقع الحال يختلف عن ذلك تماماً، فمهام عمل المجلس استشارية بحتة، وليس له اي سلطة سوى مناقشة ما يعرض عليه من القوانين والانظمة فقط، وان ما يقدمه او يقترحه ليس له اي صفة الزامية، كما ليس له حق الاعتراض او اتخاذ اي قرار يتنافى ورغبة امير الدولة، اي ان عمله يقتصر على تقديم الملاحظات فقط<sup>(٢٦)</sup>.

ولما كان مجلس الشورى قد اثبت ولائه الواضح للامير لدرجة انه لم يسجل اي مأخذ على سياسة البلاد الداخلية رغم كثرة اخطاها، فانه من الطبيعي جداً ان يحتفظ بتشكيلته، اذ اعتبر في قرار خاص له اصدره في العام ١٩٧٥، مدة المجلس موضوع البحث ست سنوات اعتباراً من تاريخ اول اجتماع له، ثم مددها اربع سنوات في العام ١٩٧٨<sup>(٢٧)</sup>. ولكي نجسد ابعاد صورة مجلس الشورى ننقل تقويم السفارة العراقية بالدوحة له، اذ اكدت في تقريرها السنوي لسنة ١٩٨١ ما نصه دونما زيادة او نقصان:

(٢٥) و. خ. ع، رقم الملف ٢٥، موضوع الملف دولة قطر، الوثائق ٣-٦؛ و. خ. ع، رقم الملف ٣٦، موضوع الملف ٣٦، دولة قطر، الوثيقة رقم ٣١.

(٢٦) و. خ. ع، رقم الملف ٢٨، موضوع الملف دولة قطر، الوثيقة ٦٧.

(٢٧) و. خ. ع، الملف نفسه، الوثيقة رقم ١٨٤.

«الحقيقة ليس للمجلس حق الاعتراض او اتخاذ اي قرار يتنافى  
ورغبة الامير، وانما الهدف الاساسي من انشاء المجلس هو لاضفاء  
طابع الديمقراطية الشكلي على النظام القائم، ولامتصاص النقمة  
على طبيعة الحكم الفردية، واستئثار آل ثاني عموماً في الحكم» (٢٨).

وضع تقرير دبلوماسي سري عراقي آخر النقاط على الحروف موضحاً طبيعة عمل  
اعضاء مجلس الشورى عندما قال: «وغالبية اعضاء مجلس الشورى فان مهنتهم الرئيسية  
هي التجارة وامتلاك الملايين، وان مناصبهم هذه ما هي الا عمل ثانوي يمارسونه وبصورة  
خاصة في استقبال الوفود الرسمية وحضور المؤتمرات» (٢٩).

### الصراع السياسي الداخلي خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨١:

دار الصراع السياسي الداخلي الذي عانت منه قطر خلال سنوات البحث والذي ظهر  
على السطح واضحاً اكثر من مرة، حول موضوعين رئيسيين هما: ولاية العهد، ومجلس  
الوزراء. ومما يجدر ذكره هنا ان مسألة تعيين وليا للعهد ظلت بعد حركة ٢٢ شباط ١٩٧٢  
محوراً للصراع السياسي ونقطة الخلاف الاولى في قطر، الحقيقة التي اكدتها احدي  
الوثائق الدبلوماسية العراقية عندما قالت: «مسألة ولاية العهد في قطر تشكل محور الصراع  
السياسي في البلاد منذ اعلان امير قطر في خطابه الذي القاه بمناسبة تسنمه مقاليد  
الحكم في ٢٢ شباط ١٩٧٢» (٣٠). فقد اعلن الامير في اعلانه المذكور بأنه سيقوم بتسمية  
ولي العهد في مدة اقصاها سنتين، وزاد على ذلك توضيحاً في النظام الاساسي المؤقت  
الذي اصدره بعد ذلك بأسابيع، بأن ولي العهد يعين بأمر اميري بعد التشاور مع اهل الحل  
والعقد في البلاد (٣١).

ومن المفيد جداً ان نذكر ان اساس المشكلة هو ان الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني امير  
قطر كان قد وعد شقيقه الشيخ سحيم بن حمد آل ثاني بتسميته وليا للعهد اذا ما عاونه على

(٢٨) و. خ. ع، الملف نفسه، الوثيقة رقم ١٨٥.

(٢٩) و. خ. ع، رقم الملف ٣٧، موضوع الملف دولة قطر، الوثيقة ٩٢.

(٣٠) و. خ. ع، رقم الملف ٣٥، موضوع الملف دولة قطر، الوثيقة ٦.

(٣١) و. خ. ع، الملف نفسه، الوثيقة رقم ٦.



الاطاحة بالأمير السابق أحمد بن علي آل ثاني، فاتفقا على ذلك وتم الامر بالشكل الذي ذكرناه في الصفحات السابقة، غير أن الأمير الجديد لم يلبث أن تنكر لشقيقه واخذ يماطل بوعده وفي الوقت نفسه اخذ اعداد ابنه الشيخ عبدالعزيز الذي كان يشغل منصب وزير البترول والمالية ليكون ولياً للعهد، فلم يؤد ذلك الى تفجر الخلاف فحسب، بل، وظهور عدد من مراكز القوى التي انغمست وبشكل خفي في الصراع الذي إنعكست آثاره على تصرفات كل الطامعين بالمنصب موضوع البحث، خاصة ابن الأمير الأكبر حمد، وشقيقي الأمير سحيم ومحمد، والشيخ أحمد بن سيف، حفيد الأمير السابق، وعاشت قطر حسبما تذكر السفارة العراقية بالنوحة مدة طويلة تتحدث عن ولاية العهد، وكثرة الشائعات التي دارت حول ذلك، ومع مرور الايام تطور الصراع حتى وصل الى التهديد باستخدام البقوة، مما دفع المملكة العربية السعودية الى التدخل لحل المشكلة، فاقترحت على امير قطر ان يكون ابنه الأكبر حمد ولياً للعهد، واستبعاد ابنه عبدالعزيز كلية، كما اقترحت تسمية شقيقه الشيخ سحيم بن حمد وزير الخارجية رئيساً للوزراء ولم يجد الشيخ سحيم بداً امام الضغوط السعودية الى قبول ذلك الاقتراح (٣٢).

لكنه عاد واختلف مع الأمير حول الصيغة التي يتم فيها اختيار الوزراء، اذ اصر الشيخ سحيم على ان يعطى الحرية الكافية في ذلك، بينما رفض الأمير ذلك لعدم اقتناعه بأن الشيخ سحيم سوف يأخذ بنظر الاعتبار بعض الامور والامتيازات التي تضمن الولاء لآل ثاني اولاً، والعشائر القطرية ثانياً عند اختياره للوزراء، فضلاً عن ذلك وهو الاهم كما يبدو لنا ان الأمير يرفض التخلي عن صلاحياته لما عرف عنه من نزعة فردية في الحكم، ورغبة بالاستئثار بالسلطة، وفي مثل هذه الظروف وضع امير قطر حدا لكافة التطورات، واعلن تعيين ابنه الكبير محمد القائد العام للقوات المسلحة بتاريخ ٣١ أيار ١٩٧٧ ولياً للعهد ووزيراً للدفاع.

---

(٣٢) و. خ. ع، الملف نفسه، الوثيقة رقم ٦.

لقد زاد هذا التعيين من حدة خلاف الامير مع شقيقه سحيم اتساعا الذي امتنع عن ممارسة مهامه في وزارة الخارجية منذ ذلك التاريخ، وبقي معتكفاً في مزرعته الخاصة في شمال البلاد كتعبير عن الاحتجاج على ذلك التعيين(٣٣).

شرع الامير في وسط هذه الخلافات والظروف المتأزمة كما تذكر احدى الوثائق العراقية صراحة في البحث عن طريق تمكنه من ان يتجاوز بها شقيقه وزير الخارجية، ومن جعل ولي العهد الشيخ حمد قادراً على تقلد ارفع المناصب الاخرى بحيث يسقط من الحساب شقيقه المذكور(٣٤). وعليه فإنه حاول اضعاف اهمية اكبر على منصب ولي العهد بأن وزع اختصاص مسألة القادة العامة للقوات المسلحة بينه وبين ولي العهد(٣٥).

طبقاً للمعلومات التي تضمنتها تقارير السفارة العراقية دخلت قطر في بداية صيف العام ١٩٧٧ في ازمة وزارية، سيطرة على مجمل الحياة السياسية فيها، ومن ابرز مظاهرها بقاء منصب وزارتي التربية والعدل شاغرتين، بسبب وفاة وزيريهما، لفترة اكثر من سنتين، بالاضافة الى انقطاع وزير الخارجية عن ممارسة مهامه، مما استلزم تشكيل وزارة جديدة، لكن الامير فضل التريث، لأن الامر يتطلب المحافظة على الموازنة العشائرية الحساسة(٣٦). مهما يكن من امر فإن شقة الخلاف بين الجانبين اخذت بالاتساع يوم بعد آخر لدرجة ان محاولات العربية السعودية المتكررة والتي بذلتها في سنة ١٩٧٨ لرأب الصدع قد باءت بالفشل(٣٧). كان من الطبيعي والحالة هذه ان يعمل الامير على تجاوز شقيقه الشيخ سحيم وزير الخارجية في موضوع التعيينات الوزارية التي طال انتظارها، والتي استلزمها ضرورات سير عمل الدولة التي عانت بفعل تلك الاوضاع تراخيا وركودا في اتخاذ القرارات المناسبة لعدد من الامور المهمة، الامر الذي توضح تماما في التعيينات التي اجراها الامير

(٣٣) و. خ. ع، الملف نفسه، الوثيقتان رقم ٦-٧.

(٣٤) و. خ. ع، الملف نفسه، الوثيقة رقم ٧.

(٣٥) و. خ. ع، رقم الملف ٢٨، موضوع الملف دولة قطر، الوثيقة ١٨١.

(٣٦) و. خ. ع، رقم الملف ٣٥، موضوع الملف دولة قطر، الوثيقة ٧.

(٣٧) و. خ. ع، رقم الملف ٣٦، موضوع الملف دولة قطر، الوثيقة ٣٠.

يوم ٢٤ كانون الاول ١٩٧٨ . حاول فيها المحافظة على «شعرة معاوية» مع خصومه وفي المقدمة منهم وزير الخارجية حسبما تلاحظ السفارة العراقية باللوحة (٣٨).

عالم الامير في التعيينات المذكورة مشكلة وزارة الخارجية التي باتت اعمالها تتلأأ نتيجة لتغيب وزيرها الشيخ سحيم دونما اثارته، بأن عين الشيخ احمد بن سيف آل ثاني وزير دولة لشؤون الخارجية، فكما يبدو جليا اراد بهذا التعيين ابعاد وتجاوز الشيخ سحيم بصورة نهائية، الذي بقى وزيرا للخارجية بالاسم فقط، لكنه مقابل ذلك راعى رغبة شقيقه سحيم في تعيين محمد بن حمد آل ثاني وزيراً للتربية والتعليم والشباب بدلا من ناصر بن حمد آل ثاني الذي كان يفضلته (٣٩). ومن اجل كسب المزيد من رجال شقيقه سحيم استحدث الامير منصب وكيل وزارة، وعين عدد من اولئك بمنصب وكيل وزارة (٤٠)، وهكذا استطاع من كسبهم الى جانبه من جهة، وابعدهم من للشيخ سحيم من جهة اخرى (٤١). ولا بأس من الاشارة هنا ان اوساطا سياسية قطرية عدت تلك التعيينات سببا عميقا في زيادة حدة الخلافات بين الامير وبين شقيقه وزير الخارجية وانصاره (٤٢).

لقد تحول كل ذلك وغيره الى تراكمات كمية سمحت للخلاف ان يصل الى مستوى كبير من الخطورة، اذ اخذ الامير ينظر اخيه الشيخ سحيم على انه مصدر خطر وقلق دائم على نظام الحكم وعليه هو بالذات على حد تأكيد احدى الوثائق العراقية، والاهم من هذا شهد العام ١٩٧٩ محاولة كل منهما الركون الى القوة لتحقيق اهدافه، فما ان سمع الامير بنية ابن شقيقه عميد الشرطة حمد بن جاسم التعاون مع الامير وزير الخارجية المعتكف، حتى بادر الى استقدام ستة آلاف رجلا من قبيلة شمر وادخلهم في الجيش والحراسات، بعد ان اغدق

(٣٨) و.خ.ع، رقم الملف ٣٦، موضوع الملف دولة قطر، الوثائق ٣٠-٣٢.

(٣٩) و.خ.ع، رقم الملف ٣٦، موضوع الملف دولة قطر، الوثائق ٢٩-٣١. و.خ.ع، رقم الملف ٣٧، موضوع الملف دولة قطر، الوثيقة ٩٥.

(٤٠) و.خ.ع، رقم الملف ٣٦، موضوع الملف دولة قطر، الوثيقة رقم ٣١.

(٤١) و.خ.ع، رقم الملف ٣٧، موضوع الملف دولة قطر، الوثيقة رقم ٩٥.

(٤٢) و.خ.ع، رقم الملف ٣٦، موضوع الملف دولة قطر، الوثيقة ٣١.

على شيخ القبيلة المذكورة اموالاً كثيرة<sup>(٤٣)</sup>، لكن تدخل العديد من المسؤولين من دول الخليج العربي لم يهدأ الحالة فقط، وانما اسفر كذلك عن عقد الصلح بين الطرفين، اذ وافق الامير في الصلح موضوع البحث ان يعهد للشيخ سحيم بمهمة تشكيل وزارة قطرية جديدة، وطبقاً لذلك طلب رئيس الوزراء الجديد الذي خصص له جناح خاص في قصر الدوحة من الامير ان يمنحه سلطات وصلاحيات كرئيس للسلطة التنفيذية، مؤكداً رفضه التام ان يكون مجرد وزير ليس له الا احالة ابسط الامور لامير الدولة، بما فيها الصكوك التي تتجاوز الف ريال للتوقيع، والاهم من هذا ان الشيخ سحيم أصر ان تقتصر ممارسة الامير كرئيس للدولة، وان توزع المسؤوليات حسب الاختصاصات، لم يقبل الامير تلك الانفكارات فقط، وانما رفض حتى مناقشتها، وهكذا لم يستمر الصلح بين الجانبين الا اياماً معدودة، بعدها عاد الخلاف بين الامير وشقيقه سحيم الى سابق عهده، وعاد كل واحد منهما يتمسك بعنف بشروطه ، ومواقفه رغم الضغوط التي مارستها كلا من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية عليهما، اذ عاد الشيخ سحيم الى اعتكافه، وتشبث الامير بعناد بمواقفه وافكاره وهكذا ظل الخلاف بينهما قائماً حتى نهاية فترة البحث.

من الضروري جداً ان ننظر هنا في موقف الشعب القطري من تلك الاحداث السياسية الداخلية، وبعض اتجاهات سياسة الحكومة القطرية تجاهه، فمن المؤكد وطبقاً لتقرير السفارة العراقية بالدوحة السنوي لعام ١٩٧٧، ان الشعب القطري الذي كان يقف على الحياد متخذاً موقفاً سلبياً غير عابىء بهذا او ذاك من العائلة الحاكمة، قد بدأ موقفه يتحول الى همس وشائعات تنتقد النظام وتحمله اسباب التردى في البلاد، لا سيما في الامور الاقتصادية والخدمات العامة<sup>(٤٤)</sup>.

ولعل من المفيد ان نلاحظ ان هناك فارق شاسع بين المستوى المعاشي لافراد الشعب

(٤٣) و. خ. ع. ، رقم الملف ٣٧ ، موضوع الملف دولة قطر، الوثيقة رقم ٧.

(٤٤) و. خ. ع. ، رقم الملف ٣٥ ، موضوع الملف دولة قطر، الوثيقة رقم ٩٣.

القطري والذي يوصف بأنه مستوى بسيط، والمستوى الضخم جداً لافراد العائلة المالكة والوزراء وكبار المسؤولين والتجار، الذي يعزى الى سوء توزيع عوائد الثروة النفطية، اذ تقسم تلك العوائد الى ثلاثة اقسام، القسم الاول للامير، والثاني للعائلة المالكة، والاخير لميزانية الدولة، فضلاً عن ان الوزراء والمسؤولين الكبار في قطر يمتلكون الشركات والمؤسسات الضخمة في الدولة، والاسوأ من ذلك ان كبار الموظفين والمسؤولين وبسبب عدم وجود قانون للتقاعد يضمن للعاملين في الدولة حياة المستقبل، راح الكثير منهم يركض وراء الكسب وجمع المال بطريقة او بآخرى، مما جعل موضوع الرشوة وسرقة اموال الدولة امراً لا يرقى الى مستوى العمل المشين في العرف الاجتماعي واخلاقه<sup>(٤٥)</sup>. وكثيراً ما يشار بالبنان الى اشخاص ذوي مراكز عليا في الدولة كونهم من المرتشين، الا ان ذلك لا يقلل في مكانتهم الاجتماعية<sup>(٤٦)</sup> وعلى هذا الاساس فإن السفارة العراقية بالوحة لا تتوقع تغيراً من تصرفات كبار موظفي الدولة، رغم قيام الامير بين فترة واخر باقصاء البعض منهم من مناصبهم بسبب التلاعب والسرقة والرشوة<sup>(٤٧)</sup>.

كان من المنطوق ان ينتقد الكثير من القطريين خاصة الفئة المتعلمة التي اخذت اعدادها بالتزايد، تلك الاوضاع، خاصة مساوئ نظام الحكم وعقليته، التي اصابها شظايا كثيرة من تلك الانتقادات، مما اقض مضاجع الهيئة الحاكمة في قطر، التي انهمكت في وضع الخطط واتخاذ شتى الخطوات والاجراءات التي تضمن ابعاد القطريين عن السياسة والتحدث عن اسلوب الحكم وتركيبته، حفاظاً على النظام واستمراريته فعن طريق وسائل الاعلام حاول النظام الحاكم ابعاد الشباب عما يفيد ويفتح اذهانه سواء للوضع السياسي المحلي او الواقع العربي، اذ اختار القائمين على تلك الوسائل من اشخاص اختيروا من قبل اجهزة اعلامية عربية معروفين باتجاهاتهم، وعليه لم يكن مجرد مصادفة ان يتم التاكيد على

(٤٥) و. خ. ع. رقم الملف ٣٦، موضوع الملف ٣٦، الوثيقة رقم ٦٠.

(٤٦) و. خ. ع. الملف نفسه، الوثيقة رقم ٦١.

(٤٧) و. خ. ع. رقم الملف ٣٥، موضوع الملف دولة قطر، الوثيقة رقم ٧.

البرامج التلفزيونية الخالية من اي هدف اجتماعي او ثقافي، وحصرها على برامج ترفيهية لمجرد التسلية وقضاء الوقت لساعات طويلة، فضلا عن ذلك فإن الدولة لا تسمح في مناهج التعليم بالخروج عما هو مرسوم ومكتوب، فلا تسمح باقامة الندوات او النقاش في اي موضوع سواء كان ذلك من الموضوعات الاجتماعية او السياسية او الثقافية<sup>(٤٨)</sup>. ولكي لا تتحول النوادي ومراكز الشباب والمقاهي الى اماكن للقاء الشباب، فإن النظام لم يسمح بفتحها، مقابل ذلك كله ركز فقط على الرياضة والاهتمام بها، وكان قصده من ذلك هو تعطيل الفعاليات الذهنية اولا، والتنافس مع الاقطار الخليجية الاخرى ثانيا، وفي الوقت عينه كانت المناهج الدراسية الدينية خالية من اي تدين حقيقي او ايمان بجوهر الدين، مع حرصها على اشاعة مفاهيم القضاء والقدر، والتسليم بالتقاليد على انها عرف متوارث يجب التمسك به. كل ذلك جعل الفرد القطري يعيش في ضياع وتناقض في الداخل<sup>(٤٩)</sup>.

مما سبق يبدو واضحا ان قطر رغم ضخامة التحديات الخارجية التي جابهتها وكثرة المشكلات الداخلية، استطاعت ان تحصل على استقلالها وتعزيز كيانها وسيادتها، وتتقدم في بعض مؤسساته على العديد من أنظمة الدول المجاورة.

### مراجع البحث:

- ١- وزارة الخارجية العراقية، الارشيف، رقم الملف ٣٥، موضوع الملف دولة قطر.
- ٢- وزارة الخارجية العراقية، الارشيف، رقم الملف ٣٦، موضوع الملف دولة قطر.
- ٣- وزارة الخارجية العراقية، الارشيف، رقم الملف ٣٧، موضوع الملف دولة قطر.
- ٤- وزارة الخارجية العراقية، الارشيف، رقم الملف ٣٨، موضوع الملف دولة قطر.

---

(٤٨) و. خ. ع. ، رقم الملف ٣٧ ، موضوع الملف دولة قطر، الوثيقة رقم ١٧.

(٤٩) و. خ. ع. ، الملف نفسه ، الوثيقة رقم ٩٨.